



AR

CD/15/15

الأصل: بالإنجليزية

الغرض: للاطلاع

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

7 كانون الأول / ديسمبر 2015

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث
(متابعة لتوصيات حلقة العمل التاسعة لمجلس المندوبين المنعقدة عام 2013)

تقرير مرحلي

وثيقة اشترك في إعدادها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، تشرين الأول / أكتوبر 2015

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث

1- موجز تنفيذي

يعد العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث^أ مسألة إنسانية خطيرة، لها آثار مدمرة على من تطالهم. وتشعر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بقلق بالغ إزاء هذه المسألة الملحة ويعمل العديد من مكونات الحركة بنشاط على مواجهة تأثيرها على المتضررين ومنع حدوثها في المستقبل.

والغرض من هذا التقرير هو تقديم لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مكونات الحركة المختلفة مؤخرًا في هذا الصدد. فيبين التقرير، على وجه الخصوص، الأنشطة المنفذة لمتابعة توصيات حلقة العمل حول "مواجهة الحركة للعنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة والكوارث" المنعقدة في مجلس المندوبين عام 2013^ب. ويقدم التقرير للحركة كذلك توصيات من أجل مواصلة تعزيز نهجها حيال هذه المسألة بالغة الأهمية.

وعلى الصعيد الميداني، تنفذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وعدد من الجمعيات الوطنية، أنشطة مختلفة تتراوح ما بين الوقاية والتوعية وبناء القدرات والدبلوماسية الإنسانية والدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني. ومنذ مجلس المندوبين لعام 2013، وُضعت على مستوى الحركة تعاريف موحدة للمصطلحات الأساسية وأجريت دراسة استقصائية حول مبادرات الحركة والممارسات الجيدة والتحديات والفجوات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث. كما أُجري بحث بُغية تعزيز السياسات والمناصرة والأنشطة الميدانية المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة وكذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الكوارث.

ومن أجل تعزيز الجهود الجماعية التي تبذلها الحركة لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث ومواجهة هذا النوع من العنف حين وقوعه، يقدم هذا التقرير سبع توصيات رئيسية للحركة، وذلك تمشيًا مع أدوار مكوناتها المختلفة والتفويض الممنوح لكل منها.

- 1- وضع نهج استراتيجي واضح وأكثر شمولية.
- 2- تعزيز الشراكات داخل الحركة وخارجها وبناء شراكات جديدة.
- 3- رفع الوعي وبناء القدرات داخل الحركة.
- 4- تحسين نوعية البرامج ونطاقها.
- 5- توسيع البحوث وبناء قاعدة أقوى للعمل قائمة على الأدلة.
- 6- تنفيذ موظفي الحركة ومتطوعيها تدابير تتصدى بفعالية لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- 7- مواصلة وضع المصطلحات والتعاريف والتشاور بشأنها والاتفاق عليها ونشرها.

وعلاوة على ذلك، يوصي التقرير بإدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس المندوبين لعام 2017، حيث يمكن عرض التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات خلال تلك الفترة واقتراح طريق لمواصلة تقدم الحركة.

2- مقدمة

شاركت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاع المسلح والكوارث منذ تسعينيات القرن العشرين، ساعيةً لمنع حدوثه ومواجهة عواقبه على حد سواء. ففي حين يحدث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بمعدلات مرتفعة في جميع الظروف إلا أن النزاعات المسلحة والكوارث تزيد من خطره وانتشاره. وعلى الرغم من تعزيز التفاهم والخبرات والممارسات الجيدة لا تزال هناك ثغرات وأوجه قصور في استجابة الحركة وهناك حاجة واضحة إلى بذل المزيد من الجهد للتصدي لكامل نطاق هذا النوع من العنف.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث من منظور عالمي، ويسلط الضوء على التطورات الدولية الرئيسية ذات الصلة بنهج الحركة. ويعرض التقرير أيضًا سردًا تاريخيًا لنهج الحركة إزاء هذه المسألة، ونتائج حلقة عمل "مواجهة الحركة للعنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة والكوارث" المنعقدة في مجلس المندوبين لعام 2013 والأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها منذ حلقة العمل. وينتهي التقرير بتقديم بعض التوصيات واقتراح الخطوات التالية التي ينبغي أن تتخذها الحركة من أجل الحفاظ على الزخم في التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الوقاية والاستجابة لهذه المسألة الإنسانية المهمة.

3- الاستجابة الإنسانية من منظور عالمي

3-1 الشواغل الإنسانية

يشتمل العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على مجموعة واسعة من أنواع العنفⁱⁱⁱ. ولئن كانت أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي متنوعة النطاق، فإنها تتميز عن غيرها من أشكال العنف لأنها غالبًا ما تكون ذات طابع شخصي وحميم، ومرتبطة بمعايير اجتماعية وثقافية حساسة، ومتجذرة في مسألة انعدام المساواة والتمييز بين الجنسين. ففي كثير من الأحيان، يكون العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي شكلاً خفياً من أشكال العنف بسبب الخوف من وصم الضحايا/الناجين والمخاطر اللاحقة مثل نبذ المجتمع لهم والعنف الذي يواجهونه على أيدي الجناة، وعلى أيدي شركائهم في الحياة وأسرهم ومجتمعاتهم. ويشكل هذا عقبات كبيرة أمام تحديد حجم المشكلة واحتياجات الضحايا/الناجين. ففي حين تتطلب الوقاية الأولية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي عمليات طويلة الأجل من تغيير السلوك لمعالجة الأسباب الكامنة وراءه، إلا أنه يمكن غالبًا تنفيذ تدابير بسيطة نسبيًا لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتقليل من خطره.

عادة ما تنتشر أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء النزاعات المسلحة والكوارث وفي أعقابها على نطاق واسع وتكون لها آثار خطيرة على الأفراد والأسر والمجتمع ككل. ففي هذه الحالات، يساهم كل من انهيار نظم الحماية وظهور ردود الفعل السلبية تجاه الضغوط النفسية وتغير الأعراف الاجتماعية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي في زيادة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. كما أن أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها الجهات الفاعلة المسلحة سمة شائعة من سمات النزاعات المسلحة على الرغم من كونها محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجري التسليم بأن تدابير منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتدابير الخاصة بالاستجابة لاحتياجات المتضررين هي المعايير الدنيا في الاستجابة للطوارئ ويجب أن تنفذ منذ بداية حالة الطوارئ^{iv}.

3-2 التطورات الدولية

لقد تطور فهم حجم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات مثل النزاعات المسلحة والكوارث إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين. ففي أثناء النزاعات المسلحة التي اندلعت في تسعينيات القرن العشرين، اتسعت المعرفة بوسائل استهداف المدنيين، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي^v. وازداد الوعي بخطر العنف الجنسي في حالات الكوارث أيضًا في أعقاب الكوارث الكبرى التي حدثت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك كارثة تسونامي في عام 2004، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة في عام 2005، وزلزال هايتي والفيضانات في باكستان في عام 2010، ومؤخرًا، إعصار هايان (بولاندا) في الفلبين في عام 2014 وأزمة الإيبولا في غرب أفريقيا وزلزال نيبال في عام 2015. ومع هذه التطورات زاد المجتمع الدولي من تركيزه على التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومن تعهده بذلك^{vi}. كما وضعت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بالعمل الإنساني آليات وسياسات وتوجيهات تهدف إلى التنسيق من أجل دعم تدخلات أكثر فعالية للتصدي لهذه المسألة^{vii}. وبالإضافة إلى ذلك، يلعب المجتمع المدني والجمعيات النسائية على وجه الخصوص، دورًا محوريًا في الحث على المزيد من التركيز على هذه المسألة.

3-3 التحديات العالمية ونهج المنظمات الإنسانية

على الرغم من هذه التطورات، ما زالت تدابير الوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته لا تنفذ بشكل منهجي منذ بداية تقديم الاستجابات الإنسانية في حالات مثل النزاعات المسلحة والكوارث^{viii}. فالمعايير والأدوات القائمة لا تستخدم بانتظام، كما أن المتاح من التمويل والموارد لا يكفي. وعلاوة على ذلك، هناك نقص في الموظفين ذوي الخبرة للتصدي لهذه المسألة^{ix} وحاجة إلى المزيد من التدريب للموظفين والمتطوعين في جميع القطاعات. إلى جانب ذلك، تميل الجهود إلى التركيز على جانب الاستجابة، في حين يبقى العمل في جانب الوقاية محدودًا. وهناك أيضًا نقص في البيانات المتاحة عن أثر وفعالية مبادرات الوقاية والاستجابة على حد سواء.

وقد سعت بعض المبادرات التي أُطلقت مؤخرًا للتصدي لهذه الشواغل، ومنها مبادرة "نداء من أجل العمل على تقديم الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ"، وهي مبادرة بدأت تحت قيادة حكومتي المملكة المتحدة والسويد وتتولى قيادتها الآن الولايات المتحدة. وتسعى هذه المبادرة إلى خلق المزيد من العمل الإنساني لتخفيف من خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتلبية احتياجات المتضررين منذ بداية حالات الطوارئ^x. كما أن مبادرة منع العنف الجنسي، تحت قيادة حكومة المملكة المتحدة أيضًا، ينصب تركيزها على الوقاية من العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وعلى وضع حد لإفلات مرتكبيه من العقاب^{xi}.

4- نهج الحركة

4-1 خلفية عن نهج الحركة الدولية إزاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث

على مدى أكثر من عقدين من الزمان، كثفت مكونات الحركة جهودها لمعالجة جوانب مختلفة من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي^{xii}. وتركز اللجنة الدولية على تلك الأشكال من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي التي تتقاطع مع مهمتها وتقويضها، وهي تشمل على وجه الخصوص العنف الجنسي في النزاعات المسلحة الذي يحظره القانون الدولي الإنساني، وانتهاكات الحماية الخاصة الممنوحة للنساء في النزاعات المسلحة من خلال القانون الدولي الإنساني، والتعذيب الجنسي وسوء المعاملة^{xiii}. وفي عام 1999، أخذت اللجنة الدولية على عاتقها مسؤولية التحرك لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وتلبية احتياجات النساء والفتيات من

الحماية والمساعدة^{xiv} وأطلقت دراسة عنوانها *نساء يواجهن الحرب*^{xv}. وانطلاقاً من هذه الدراسة، نفذت اللجنة الدولية عدة مبادرات جديدة في العقد الأول من القرن الحالي. ومع ذلك، وإدراكاً من اللجنة الدولية بأن التقدم المحرز كان محدوداً، بسبب عدم وضوح هذه الظاهرة إلى حد كبير، أطلقت اللجنة الإشارة في عام 2013 لدفعة مؤسسية جديدة لتوسيع وتعزيز أنشطتها الرامية إلى التصدي لهذه المسألة على مدى أربع سنوات^{xvi}. ويعد النداء الخاص حول تعزيز التصدي للعنف الجنسي بمثابة استراتيجية توجه عمل اللجنة الدولية في هذا المجال. وتشمل محاوره الرئيسية الأربعة: تعزيز استجابة اللجنة الدولية الشاملة والمتعددة الجوانب لاحتياجات الضحايا؛ وتعزيز أنشطة الوقاية؛ وتعزيز العلاقات بين مكونات الحركة؛ ورفع مستوى تجهيز موظفي اللجنة الدولية وتدريبهم في مجال التصدي للعنف الجنسي.

ويتصدى الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر للعديد من أشكال العنف الجنسي في حالات الكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان في حالات تخلو من النزاع، إلى جانب نشاطه الإنمائي. فبدأ الاتحاد في عام 1991 بوضع توجيهات بشأن احتياجات المساعدة والحماية الخاصة بالنساء في النزاع المسلح والكوارث، بما في ذلك النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي^{xvii}. وفي وقت لاحق، حددت سياسة الاتحاد الدولي الخاصة بالنوع الاجتماعي لعام 1999 والإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع 2013-2020 والمذكرة التفسيرية المصاحبة له التزام الاتحاد بالتصدي للشواغل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي^{xviii}. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نهج الاتحاد الدولي إزاء العنف بشكل عام تحكمه استراتيجية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر *لدفع العنف والحد منه ومواجهته التي أطلقت عام 2011*^{xix}.

وتتصدى الجمعيات الوطنية لأشكال مختلفة من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاعات المسلحة والكوارث وفي ظروف التنمية وأوقات السلم. واعتباراً من تسعينات القرن الماضي، بدأت عدة جمعيات وطنية تطوير أنشطة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث في بلدانهم، بالإضافة إلى العمل على الصعيد الدولي، في بعض الحالات. وتشمل الأنواع الأكثر شيوعاً من أنشطة الجمعيات الوطنية التي تعالج هذه المسألة التوعية والوقاية والدعم النفسي والاجتماعي.

وفي أثناء انعقاد حلقة عمل مجلس المندوبين لعام 2013، عُرضت أنشطة مختلفة اضطلعت بها الحركة للتصدي لمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث^{xx}. وبناء على هذه المناقشات، أوصت حلقة العمل بالتالي:

- تطوير تعاريف الحركة لمصطلحات "النوع الاجتماعي" و"العنف القائم على النوع الاجتماعي" و"العنف الجنسي" لتحقيق المزيد من الاتساق داخل الحركة.
- إجراء مسح (دراسة استقصائية) لأنشطة الحركة المتصلة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من أجل تكوين صورة أكثر وضوحاً عن البرامج القائمة والممارسات الجيدة والثغرات والاحتياجات المحتملة من حيث التدريب والأدوات.
- إدراج هذه المسألة على جدول أعمال الاجتماعات الدستورية في عام 2015 من أجل ضمان استمرار الاهتمام والزم.

وأشئ فريق التنسيق المعني بمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي داخل الحركة في أعقاب حلقة العمل لتنفيذ هذه التوصيات^{xxi}.

4-2 التعاريف واللغة

أظهرت عملية التشاور التي أجريت خلال عامي 2014 و2015 أن العديد من الجهات الفاعلة داخل الحركة كانت تستخدم بالفعل تعاريف مماثلة لمصطلحات "النوع الاجتماعي" و"العنف القائم على النوع الاجتماعي" و"العنف الجنسي". وتوخيا للمواءمة بين المناهج المختلفة، وُضعت التعاريف الموحدة (المبينة أدناه) بالتشاور مع الجمعيات الوطنية.

وقد تم الوقوف على بعض التحديات المتعلقة باللغة أثناء هذه العملية. على وجه الخصوص، سلط عدد من الذين استشيروا الضوء على صعوبة استخدام هذه المصطلحات في السياقات التي يعملون فيها بسبب بعض الحساسيات. فعملياً، قد يكون من الأفضل في بعض الأحيان إيجاد طرق بديلة لمناقشة هذه المفاهيم، مثل استخدام مصطلح "مواطن الاستضعاف" أو "الإدماج/النذب الاجتماعي" للتعبير عن معنى مصطلح "النوع الاجتماعي". وعلاوة على ذلك، وبما أن المصطلحات المذكورة أدناه وتعريفها قد وضعت باللغة الإنجليزية، فهناك تحديات تواجه الترجمة، حيث لا توجد في كثير من الأحيان مصطلحات تقابلها في بعض اللغات. وفي حين أن وجود تعاريف خاصة بالحركة لهذه المصطلحات أمر له قيمة كبيرة، من المهم إدراك الحاجة إلى إيجاد حلول محلية للتعبير عن تلك المفاهيم تستجيب للحساسيات الثقافية والاختلافات بين اللغات، وكذلك دعم الجمعيات الوطنية في إيجاد أنسب لغة لسياق عملها.

تعاريف موحدة

يُتَرح هذا التقرير أن تبدأ مكونات الحركة استخدام التعاريف التالية وأن تواصل تنقيحها بالتشاور على نطاق واسع.

- **النوع الاجتماعي:** مفهوم يصف الاختلافات التي تنشأ على المستوى الاجتماعي بين الإناث والذكور على مدى دورة حياتهم. والنوع الاجتماعي - إلى جانب عوامل كالسن والعرق والطبقة الاجتماعية - يؤثر بالأخص على ما هو متوقع من صفات الناس في أي ثقافة وسلوكهم وأدوارهم ونفوذهم واحتياجاتهم ومواردهم والقيود المفروضة عليهم والفرص المتاحة لهم. كما أن النوع الاجتماعي أداة تحليلية تمكّن من تحقيق فهم أفضل لعوامل الاستضعاف بغية تقديم استجابة أنسب للاحتياجات.
- **العنف القائم على النوع الاجتماعي:** مصطلح جامع يشمل أي فعل ضار يترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية تلحق بامرأة أو رجل أو فتاة أو فتى على أساس نوعهم الاجتماعي. وينجم العنف القائم على النوع الاجتماعي عن عدم المساواة بين الجنسين والتعسف في استعمال السلطة. ويشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي على سبيل الذكر لا الحصر العنف الجنسي، والعنف المنزلي، والاتجار، والزواج القسري أو المبكر، والإكراه على البغاء، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.
- **العنف الجنسي:** أعمال ذات طبيعة جنسية تُرتكب ضد أي شخص بالقوة أو التهديد باستخدام القوة أو الإكراه. ويمكن أن يكون الإكراه ناجماً عن ظروف مثل الخوف من العنف أو القهر أو الاحتجاز أو القمع النفسي أو التعسف في استعمال السلطة. ويمكن أيضاً أن يكون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو الإكراه موجهاً ضد شخص آخر. ويشتمل العنف الجنسي أيضاً على الأفعال ذات الطبيعة الجنسية التي ترتكب باستغلال بيئة قسرية أو عجز الشخص عن إبداء موافقة حقيقية. ويشمل العنف الجنسي، علاوة على ذلك، الأفعال ذات الطبيعة الجنسية التي يضطر الشخص للمشاركة فيها بالقوة أو التهديد باستخدام القوة أو الإكراه، ضد نفسه أو غيره، أو باستغلال بيئة قسرية أو عجز الشخص عن إبداء موافقة حقيقية. ويشمل العنف الجنسي أفعالاً مثل الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري.

ملاحظة: لكي يندرج العنف الجنسي كما هو معرّف أعلاه تحت نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني، يتعين أن يتم في سياق نزاع مسلح وأن يكون مقترناً بهذا النزاع.

4-3 الوضع الحالي لأنشطة الحركة

أُجريت دراسة استقصائية لأنشطة الحركة الدولية التي تتصدى لمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ذات الصلة بالنزاعات المسلحة والكوارث^{xxii} بين تشرين الأول/أكتوبر 2014 ونيسان/أبريل 2015. وكشفت البيانات التي تم جمعها أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي و 47 جمعية على الأقل من إجمالي الجمعيات الوطنية البالغ عددها 189 داخل الحركة تتصدى لمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي المتعلقة بالنزاع المسلح والكوارث بطريقة أو بأخرى. كما تم تحديد 31 مشروعًا يتصدى للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي المتصل بالنزاعات المسلحة والكوارث اشتركت فيها الجهات الفاعلة داخل الحركة. ولم تكن هناك معلومات متاحة عن 114 جمعية وطنية، وعلى هذا النحو، لا تقدم نتائج الدراسة صورة شاملة لجميع الأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها الحركة. ومع ذلك، فإنها توفر نظرة ثاقبة في بعض اتجاهات وأنماط مشاركة الحركة في هذه المسألة.

ألقت الدراسة الاستقصائية الضوء على بعض الممارسات الجيدة والخبرات الفنية، فضلًا عن أدلة على اهتمام المشاركين في الدراسة بتعزيز هذه الأنشطة. وحيث أن البيانات المتاحة محدودة النطاق، فمن غير الممكن إجراء تحليل دقيق للانتشار الجغرافي لمبادرات الحركة التي تتصدى لمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. إلا أنه تبين وجود مشاريع في جميع المناطق، باستثناء منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، مع تركّز العدد الأكبر في أفريقيا. ولا يستهدف معالجة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي استهدافًا محددًا سوى حوالي ثلث المشاريع المذكورة البالغ عددها 31 مشروعًا، بينما في المشاريع المتبقية، تم دمج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في برامج أخرى، بما في ذلك النوع الاجتماعي ومنع العنف والدعم النفسي والمساعدات الطبية. ووجد أن الأنشطة والمشاريع تستهدف مجموعة واسعة من الفئات، مع التركيز على النساء والفتيات والشباب واللاجئين والنازحين داخليًا. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت بعض المشاريع موظفي الحركة والمتطوعين بهدف بناء قدراتهم في هذا الصدد.

السياقات

بالنظر إلى عدد الجهات الفاعلة داخل الحركة التي أفادت عن عملها بشأن هذه المسائل وعدد المشاريع المنفذة، يتضح أن هناك توزيعًا متساويًا إلى حد كبير لتدخلات الحركة التي تتصدى للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في سياقات حالات النزاع المسلح والكوارث.

- **النزاع المسلح:** تنفذ كل من اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية مشاريع في مناطق النزاعات المسلحة. وبينما تركز اللجنة الدولية على العنف الجنسي، فمن المهم أن يكون هناك تنسيق داخل الحركة في هذه الحالات لضمان تصدي الجهات الفاعلة الأخرى في الحركة للأشكال الأخرى من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وكذلك لضمان تكامل جهودها.
- **الكوارث:** يعمل الاتحاد الدولي على نحو متزايد لدعم الجمعيات الوطنية في دمج العنف القائم على النوع الاجتماعي في استجاباتها للكوارث من خلال *التعهدات النموذجية الدنيا بالنوع الاجتماعي والتنوع في برامج الطوارئ*^{xxiii} ومن خلال نشر مندوبي النوع الاجتماعي، والحماية و/أو الدمج الاجتماعي. واستنادًا إلى بيانات الدراسة، يتبين أن العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يُدمج باستمرار في التقييم والاستجابة منذ بداية عمليات الطوارئ، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتعميم مسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في التخطيط لعمليات الاستجابة للكوارث وإدارتها داخل الحركة.
- **الأزمات التي طال أمدها/النزوح:** كشفت الدراسة أيضًا أن حوالي ثلث المشاريع تجري في حالات الأزمات التي طال أمدها أو في حالات النزوح.
- **أوقات السلم/الأوضاع العادية:** ظهرت شواهد أيضًا على العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في حالات أخرى غير النزاعات المسلحة والكوارث على الرغم من أن هذا الأمر خارج نطاق الدراسة. هناك إذن حاجة إلى تنفيذ تدابير التأهب للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في أوقات السلم/الأوضاع

العادية لضمان استعداد الجهات الفاعلة الإنسانية للاستجابة في حالة وقوع نزاع مسلح أو كارثة. ويجب أيضاً الاستمرار في التصدي للاحتياجات طويلة الأجل للضحايا/ الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في أوقات السلم/ الأوضاع العادية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تبدأ عمليات التغيير السلوكي المطلوبة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في أوقات السلم/ الأوضاع العادية. ويمكن مواصلة تعزيز الروابط بين هذه الحالات من أجل ضمان وقاية واستجابة أكثر فعالية في مجال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

أنواع الأنشطة

حددت الدراسة مجموعة واسعة من الأنشطة، أكثرها شيوعاً التوعية والوقاية والدعم النفسي والاجتماعي.

- **التوعية:** غالباً ما تتصدى الرسائل التي تُرجم من خلال التوعية لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وعواقبه الإنسانية وتشجع الضحايا/ الناجين على الوصول إلى خدمات الدعم. في مثال حدث مؤخرًا، في أعقاب زلزال نيبال في أيار/مايو 2015، عمل الاتحاد الدولي مع الجمعية الوطنية في نيبال لرفع الوعي بالخدمات المتاحة للضحايا/ الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من خلال إصدار بطاقات جيب يقوم بتوزيعها متطوعو الصليب الأحمر على المتضررين من الكارثة، تحتوي على معلومات عن كيفية طلب المساعدة والإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. **الوقاية:** يجري تناول منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في عدة سياقات من خلال أنشطة أوسع تهدف للوقاية من العنف. على سبيل المثال، يسعى مشروع في مخيم "داداب" للاجئين في كينيا لمنع جميع أشكال العنف، مع التركيز الشديد على العنف الجنسي. ويستدعي منهج اللجنة الدولية للوقاية العمل مع السلطات والقوات المسلحة وقوات الأمن وغيرها من حملة السلاح لضمان احترام هذه الجهات لقواعد القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه، وإدراج معايير هذا القانون وإنفاذها هي وغيرها من المعايير المعترف بها دولياً التي تتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، حسب الاقتضاء، في قانونها المحلي وعقيدتها ولوائحها وعملياتها. وأفادت بعض الجمعيات الوطنية أيضاً عن تنفيذ نُهج الوقاية الأولية، التي تتطلب منظوراً طويل الأجل، حيث تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والعوامل التي تزيد احتمالات حدوثه. وتهدف هذه النُهج إلى معالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة.
- **الاستجابة متعددة القطاعات:** يهدف العديد من المشاريع التي تناولتها الدراسة إلى التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من خلال نهج متعدد القطاعات يشمل الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني، بهدف الاستجابة لكافة احتياجات الضحايا/ الناجين. وشملت هذه مشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) ولبنان وجنوب السودان وأوغندا.
- **الرعاية الطبية:** تساعد الجهات الفاعلة داخل الحركة الضحايا/ الناجين على الحصول على الرعاية الطبية من خلال توفير الرعاية الطبية المباشرة والإحالات ودعم المرافق الصحية والتدريب وبناء القدرات وتوفير المواد. على سبيل المثال، تلقى الهلال الأحمر في الصومال دعماً من اللجنة الدولية في شكل تدريب للعاملين على التعامل مع حالات الاغتصاب، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية.
- **الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي:** يعد الدعم النفسي والاجتماعي من المجالات التي تتطور بشكل كبير ضمن الاستجابة في مجال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتشمل الأنشطة المذكورة في الدراسة التعامل مع الضحايا/ الناجين من العنف، وكذلك أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، من أجل تحسين فهمهم للعنف، وكيفية التغلب على آثاره، ومحاربة الوصم، وتعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية المتكاملة والجيدة. وقد تلقى متطوعو الجمعية الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن الاستجابة لحالة الطوارئ منذ عام 2013 تدريبات على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، تشمل دورة

تدريبية في مجال مواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتتصدى اللجنة الدولية بشكل مباشر إلى احتياجات الصحة العقلية والنفسية الخاصة بالضحايا/الناجين المتضررين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وهي تسعى جاهدة لضمان تلبية الاحتياجات النفسية للضحايا وتدير في نفس الوقت الأنشطة التي تستجيب لاحتياجاتهم النفسية والاجتماعية. على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل شخصيات بارزة ومدربة في المجتمع كمستشارين، يلبون الاحتياجات الصحية للضحايا/الناجين، وتحديدًا احتياجات الصحة العقلية (النفسية). وتُلبي الاحتياجات النفسية والاجتماعية للضحايا/الناجين من خلال أنشطة مجتمعية مثل توعية المجتمع والتثقيف النفسي والدورات الإعلامية.

- **الدعم الاقتصادي:** يمكن لأنشطة دعم سبل العيش أن تساعد على منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتقليل من خطره وكذلك مساعدة الضحايا/الناجين على إعادة بناء حياتهم. وتدير جمعية الهلال الأحمر الأردني مركزًا للتدريب المهني للنساء والفتيات الأردنيات الأكثر استضعافًا وكذلك للاجئين في الأردن الذين هم أكثر عرضة نسبيًا لهذا النوع من العنف. فبالإضافة إلى تدريب المستفيدين على مهارات جديدة، تقدم الجمعية الدعم النفسي والاجتماعي وتدير برامج التوعية حول بعض القضايا بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.
- **الدعم القانوني:** هناك عقبات كبيرة في كثير من الأماكن أمام تحقيق العدالة في جرائم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتساعد بعض الجمعيات الوطنية الضحايا/الناجين في هذا الصدد سواء بصورة مباشرة أو عن طريق إحالة القضايا والتحقيقات، بما في ذلك في كولومبيا وملاوي وبابوا غينيا الجديدة.
- **الدبلوماسية الإنسانية:** تشارك الجمعيات الوطنية في الدبلوماسية الإنسانية لتشجيع السلطات على تغيير القوانين أو جعل النظم القانونية أكثر استجابة لاحتياجات الضحايا/الناجين. وتعمل اللجنة الدولية كذلك بشكل وثيق مع الحكومات في جميع أنحاء العالم بهدف توفير الدعم القانوني والتقني لتطوير أو تعزيز الإطار القانوني المعياري الذي يدرج بموجبه القانون الدولي الإنساني، بما فيه حظر العنف الجنسي، في النظم القانونية المحلية.

4-4 الاجتماعات الدستورية لعام 2015

دعمًا لتوصيات حلقة عمل عام 2013 بإدراج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث على جدول أعمال الاجتماعات الدستورية في عام 2015، أتاح فريق التنسيق المعني بمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على مستوى الحركة منتدى للمناقشة والتنسيق بهدف تحقيق تقدم في هذه المسألة. وكان التقرير الذي قُدم إلى مجلس المندوبين أحد نتائج هذه العملية.

إن مسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي هي أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، حيث سيقدم أيضًا القرار بشأن "العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك في مجال المنع والمواجهة". ويعرب مشروع القرار عن القلق إزاء مجموعة الأدلة المتزايدة على حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ، وأثارها على الضحايا. ويدعو الدول إلى سن تدابير ملموسة لتنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة، حسب الانطباق، وضمان وجود التدابير المناسبة للاستجابة لاحتياجات الضحايا عن طريق توفير الحماية والدعم. ويدعو مشروع القرار أيضًا مكونات الحركة لدعم المبادرات الوطنية وبناء قدرات موظفي الحركة ومتطوعيها وتعزيز التنسيق والشراكات الداخلية والخارجية للحركة.

4-5 مبادرات الحركة الأخرى ذات الصلة

بالإضافة إلى دعم تنفيذ توصيات حلقة العمل المنعقدة عام 2013، قام كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مؤخرًا بإجراء بحث يهدف إلى بناء قاعدة استدلالية أقوى للعمل الإنساني الذي يتصدى لمسألة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من أجل تعزيز أنشطة الحركة في هذا المجال.

الإطار التحليلي للجنة الدولية المعني بالعنف الجنسي

الإطار التحليلي للجنة الدولية المعني بالعنف الجنسي هو مشروع بحثي يتم إعداده في إطار أنشطة الوقاية. والهدف من هذا المشروع البحثي هو تقديم مزيد من الدعم لما تبذله الدول من جهود لمنع العنف الجنسي والتصدي له من خلال ربط احتياجات الضحايا بالتزامات الدول والبنية التحتية القائمة. ويرتكز الإطار التحليلي على افتراض أن الضحايا يحتاجون سبل انتصاف محددة من حيث الرعاية الصحية والحماية وكذلك عمليات قانونية واقتصادية واجتماعية وإدارية أوسع، ويأخذ في الاعتبار احتياجات الحماية الخاصة للضحايا. ويتناول البحث عينة من 20 بلدًا، ويقوم بتحليل ما يلي تحديدًا:

- سبل الانتصاف: كيفية استجابة الدول للاحتياجات المحددة لضحايا العنف الجنسي، على سبيل المثال من خلال الرعاية الطبية والحماية والمساعدة القانونية.
- الأطر المعيارية: الفجوات المؤسسية الرئيسية، على سبيل المثال عدم تجريم العنف الجنسي أو عدم وجود نظام قضائي مناسب.
- الاستجابات المؤسسية: توفير الحماية واستجابات المساعدة على المدى القصير، على سبيل المثال الرعاية الطبية وإجراءات السلامة، وتوفير الاستجابات على المدى الطويل، على سبيل المثال إصلاح /تطوير قدرات النظام القضائي ووصول الضحايا إلى سبل الانتصاف.

بحث الاتحاد الدولي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث

بينما يتزايد الاعتراف بأن العنف الجنسي هو سمة من سمات معظم حالات النزاع، لا يُعرف الكثير عن طبيعة العنف الجنسي ومعدلات حدوثه في حالات الكوارث. ومن أجل معالجة هذه الفجوة المعرفية، شرع الاتحاد الدولي في عام 2015 في إجراء بحث في تسع دول متضررة من الكوارث، وعقد مقابلات مع مجموعة من الأطراف المعنية. وقد شكلت النتائج المستخلصة من البحث الميداني، إلى جانب المصادر الأكاديمية وغيرها من المصادر الثانوية، الأساس اللازم لإجراء دراسة عالمية. وفيما يلي بعض النتائج الأولية:

- في حين أن هناك كمية كبيرة من المعلومات والبحوث حول مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع، وربما كمية أقل منها حول طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي في "الكوارث الكبرى" ومدى انتشاره، نجد ندرة في البيانات الخاصة بالعنف الجنسي في أثناء الكوارث الصغيرة والموسمية. ويرجع هذا جزئيًا إلى ضعف نظم الإبلاغ والاستجابة بوجه عام وتردد الضحايا/الناجين من العنف الجنسي عمومًا في إبلاغ السلطات عن تعرضهم له .
- في حين أن العديد من البلدان التي شملها البحث لديها سياسات وطنية بشأن الكوارث وكذلك تشريعات وطنية خاصة بالنوع الاجتماعي، لا يدمج أي من تلك البلدان منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في سياساته الخاصة بإدارة الكوارث.
- يختلف انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي - أو ربما الاعتراف بوجوده والاستعداد للحديث عنه - اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر. وتأتي أقوى قاعدة استدلالية من دول مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، حيث يتوفر العديد من الدراسات البحثية التي توثق انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع، ولا سيما ضد النساء. غير أن هذه البحوث تتناول في الغالب الكوارث واسعة النطاق. ولا يزال فهم طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث الصغيرة والموسمية ومدى

انتشاره غير كاف وكذلك الحال بالنسبة لفهم كيفية استجابة الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك السلطات المحلية والجمعيات الوطنية والمنظمات النسائية.

- تكاد تكون جميع أعمال العنف التي جرى توثيقها موجهة ضد النساء، وكان العنف المنزلي/ العنف الشريك الحميم أكثر أشكال العنف انتشارًا. ويتفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي مع مرور الزمن بسبب التدهور الاقتصادي وتزايد حالة الإحباط داخل الأسرة، ما يؤدي في بعض الحالات إلى المقايضة بالجنس والزواج المبكر.
- بدأ أن النازحات من جراء الكوارث، ولا سيما النساء العازبات اللاتي يعشن في ملاجئ مؤقتة، هن الأكثر عرضة للاعتداء الجنسي من قبل الغرباء. وبدأ أن النزوح يسبب مخاطر التعرض للاعتداء الجنسي بسبب اقتلاع الناس من دوائهم الاجتماعية التقليدية.
- على الرغم من نمو الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاع، تبدو الجهات التي تقدم الاستجابة عند وقوع الكوارث أقل استعدادًا لإمكانية حدوث هذا النوع من العنف في حالات ما بعد الكوارث، وغالبًا ما لا تعرف تلك الجهات كيفية الاستجابة له عندما يحدث.
- درست البحوث المكتوبة العلاقة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي وحالات الطوارئ الصحية، وبخاصة فيروس إيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وفي حالة الإيبولا، كانت هناك زيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والاغتصاب، والمقايضة بالجنس والعنف المنزلي/ العنف الشريك الحميم، في حين كانت إمكانية الحصول على الخدمات محدودة.

ويعكف الاتحاد الدولي على استكشاف فرص توسيع بحثه في هذا المجال وتعميقها. والهدف من إجراء مزيد من البحوث هو تحسين المتاح من المعلومات لاعتماد أعمال معممة على نطاق المنظومة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث، سواء كانت أعمالاً مستهدفة أو مستقلة. ويمكن أن تشمل هذه الأعمال ما يلي: الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني؛ والسياسة العامة لإدارة الكوارث؛ وقانون مواجهة الكوارث وأنظمتها؛ والمناصرة. وسوف ينصب تركيز البحوث الجديدة على دعم الجمعيات الوطنية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث الصغيرة و/ أو الموسمية ومواجهته. ولم يحظ هذا المجال بالكثير من الاهتمام والعمل حتى الآن، رغم أنه من المجالات التي قد تكون الجمعيات الوطنية هي الأقدر على التصدي لها.

4-6 الفجوات والتحديات الرئيسية أمام الحركة

من خلال هذه المبادرات الأخيرة، جرى تحديد عدد من الثغرات والتحديات الرئيسية في جهود الحركة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاع والكوارث المسلحة.

الاستراتيجية والسياسة العامة: صاغت العديد من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر^{xxiv} والاتحاد الدولي^{xxv} استراتيجيات وقدمت تعهدات بالتصدي بصورة أفضل للجوانب المختلفة من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث. إلا أن ذلك يحتاج إلى مزيد من التطوير من خلال اتباع نهج أكثر استراتيجية على مستوى حركة، يراعي تفويض كل من مكوناتها المختلفة. ومن شأن اتباع إطار استراتيجي أكثر تماسكًا أن يعزز قدرة الحركة على التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بطريقة أكثر شمولية وفعالية، وأن يرفع مستوى تكامل الجهود والمساءلة.

التنسيق داخل الحركة: توصلت أكثر من نصف الجمعيات الوطنية التي شاركت في الدراسة الاستقصائية إلى ضرورة تعزيز التنسيق داخل الحركة للتصدي بصورة أفضل للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ومن شأن زيادة التنسيق على المستويين الاستراتيجي والميداني أن يساعد على تجنب إهمال مناطق معينة وازدواجية الجهود في مناطق أخرى. كما أن من شأنه أن يشجع المزيد من التكامل بين نُهج الحركة المختلفة. وعلاوة على ذلك، يمكن لتحسن التنسيق أن يشجع توزيع أكثر فعالية للموارد والتمويل وتبادل المعارف والخبرات.

تحديد الأولويات والتمويل: ذكرت العديد من الجمعيات الوطنية أن تنافس الأولويات يؤثر على قدرتها على التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وبالتالي، فهناك حاجة ملحة لزيادة وعي الموظفين والمتطوعين بأن التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي يعد من التدابير المنقذة للحياة التي يمكن ويجب أن تكون جزءاً من الاستجابة الإنسانية في جميع الحالات. وهذا يتطلب دعم الإدارة ووضع استراتيجيات وأطر لدمج التدابير العملية التي تهدف للوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له وبناء قواعد المساءلة للتصدي لهذه المسألة وتحسين التنسيق داخل الحركة وزيادة التمويل من جانب الجهات المانحة.

التوعية والتدريب وبناء القدرات: يمثل نقص الخبرات في التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي التحدي الرئيسي الذي يمنع بعض الجمعيات الوطنية من التصدي لهذه المسألة بصورة مطلقة، حيث يعتبر عدم وجود الموظفين والمتطوعين المدربين عائقاً أمام التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وخاصة في حالات الطوارئ. وقد أثرت مسألة عدم وجود موظفين متخصصين - وبخاصة الأخصائيين النفسيين - بالإضافة إلى صعوبات تعيين موظفات. ومن ثم فمن الضروري لتعزيز قدرة الحركة على التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي تحقيق المزيد من التوعية والتدريب وبناء القدرات وتوظيف الإناث ضمن أول المستجيبين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة واضحة لمزيد من الدعم الفني والإشراف على الموظفين والمتطوعين.

نطاق التدخلات وجودتها: العدد الإجمالي للمشاريع القائمة عبر الحركة ككل قليل، ولا يركز إلا ثلثها في المقام الأول على التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويبدو أن تعميم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الاستجابة للطوارئ يتم بشكل غير متسق وغير كاف. ويجب التعامل مع هذا الأمر على نحو أفضل بما يتماشى مع معايير الحركة والمعايير الدولية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحسين كل من الإعداد المستهدف والمتكامل للبرامج. وعلاوة على ذلك، في حين يتألف العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من مجموعة واسعة من أنواع العنف، يبدو أن أغلب تركيز الأنشطة ينصب على العنف الجنسي والاعتداء الجسدي القائم على النوع الاجتماعي، مع إهمال الأشكال الأخرى من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الزواج القسري/ المبكر والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاتجار. وعلاوة على ذلك، يمكن دمج احتياجات المجموعات المهملة والمهمشة - وبخاصة الضحايا/ الناجون من الذكور - في إعداد البرامج على نحو أفضل. وهناك أيضاً حاجة إلى المزيد من الأدلة على فعالية التدخلات من خلال تعزيز الرصد والتقييم. وهذا أمر مهم لضمان تنفيذ نهج جيد يركز على الضحايا/ الناجين وتحقيق فهم أفضل لتأثير التدخلات وتقييمها بانتظام ومواصلة تعزيزها.

وتشمل الأنشطة المحددة التي يمكن تطويرها:

- تعزيز الدعم المقدم للضحايا/ الناجين من حيث الرعاية الصحية وسبل العيش والوصول إلى العدالة؛
- زيادة التركيز على الوقاية الأولية، بما في ذلك العمل على معالجة الأسباب الأساسية والجذرية للعنف من خلال الأنشطة التي تتصدى لانعدام المساواة والتمييز بين الجنسين، لا سيما من خلال العمل مع الرجال والفتيات؛
- الدبلوماسية الإنسانية، ويشمل ذلك أن تبحث الجمعيات الوطنية في كيفية استغلال دورها في مساعدة السلطات الوطنية لتعزيز الوعي وإدماج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في التخطيط لحالات الطوارئ والاستجابة والأطر القانونية ذات الصلة.

منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين: حوالي 60 في المائة فقط من الجمعيات الوطنية التي شاركت في الدراسة لديها شكل من أشكال السياسات التي تتصدى للاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال موظفيها ومتطوعيها. وحيثما وُجدت هذه السياسات، غابت غالباً الإجراءات والعمليات المتصلة بالكشف عن هذا العنف والتحقق فيه وضمان الانتصاف وجبر الضرر. وعلاوة على ذلك، يبدو أيضاً أن الموظفين والمتطوعين يتلقون الحد الأدنى من التدريب

على حقوقهم والتزاماتهم فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك يتلقى المستفيدون الحد الأدنى من المعلومات حول حقوقهم وآليات الإبلاغ عن وقوع هذا العنف.

5- القيمة المضافة للحركة وتوصياتها

5-1 القيمة المضافة للحركة

في ضوء الثغرات التي أبرزت في القسم السابق، يتضح أن الحركة يجب أن تقدم المزيد للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بالنزاعات المسلحة والكوارث. وينبغي تحديد الاتجاهات المستقبلية للحركة تمثيلاً مع المجالات التي يمكن أن تحقق أقصى قيمة مضافة. ولقد حددت الدراسة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الوطنية ومتطوعوها في معالجة هذه المسألة على أساس صلاتهم الوثيقة مع المجتمع وفهم المعايير والقيم الأساسية داخل المجتمعات التي تعد الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. على هذا النحو، تكون الحركة مؤهلة للانخراط في هذه المسألة على المستوى المحلي ودعم تطوير الأنشطة من خلال نهج مجتمعي، بما في ذلك العمل على تحقيق الوقاية الأولية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويعني دور الجمعيات الوطنية المعترف به في مساعدة السلطات الوطنية وفي إدارة الكوارث أيضاً أنها تمثل اللاعبين الرئيسيين في التغيير من حيث الدعوة إلى التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء الكوارث ودعم السلطات في القيام بذلك.

ويعني الامتداد العالمي للحركة أيضاً أنها قادرة على التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في مجموعة واسعة من السياقات والأزمات المنسية في أنحاء العالم. وتعزز هذه الشبكة العالمية أيضاً شراكات قوية، وهناك فرصة لخلق علاقات أوثق داخل الحركة في هذا الصدد لتقديم الدعم التقني وتعزيز بناء القدرات ولتبادل الخبرات والمعارف والموارد. ويمكن أن يكون هذا رصيماً قوياً للحركة من خلال نهج استراتيجي واضح وتنسيق قوي.

5-2 توصيات للحركة

من أجل تعزيز جهود الحركة الجماعية لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في النزاعات المسلحة والكوارث، وتمثيلاً مع مبادئها الأساسية وقيمها الإنسانية، واحتراماً لأدوار مكونات الحركة وتفويضاتها المختلفة، يوصي هذا التقرير بأن تتخذ الحركة التدابير التالية:

1- **وضع نهج استراتيجي واضح وأكثر شمولية:** القيام، من خلال عملية تعاونية، بوضع إطار استراتيجي جامع على مستوى الحركة يحدد رؤية الحركة ونهجها وتعهداتها إزاء التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث، مع أخذ الأدوار والمهام التكميلية لمكونات الحركة في الاعتبار.

2- **تعزيز الشراكات داخل الحركة وخارجها وبناء شراكات جديدة:** تعزيز آليات التنسيق الاستراتيجية والميدانية داخل الحركة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث. وضمان التنسيق وتعزيز الشراكات مع الجهات المعنية ذات الصلة، ومن بينها على سبيل الذكر لا الحصر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول والمنظمات الإنسانية والإنمائية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

3- **رفع الوعي وبناء القدرات داخل الحركة:** تجعل مكونات الحركة من التوعية وبناء قدرات العاملين والمتطوعين على جميع المستويات أولوية، وتطور وتنتشر الأدوات والتوجيهات، وتتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

4- **تحسين نوعية البرامج ونطاقها:** القيام بشكل منهجي بتضمين تحليل النوع الاجتماعي والتنوع والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في جميع تقييمات الاحتياجات التي تجريها الجهات الفاعلة داخل الحركة مع أخذ مبدأ

"عدم الإيذاء" في الاعتبار وضرورة احترام السرية. والسعي الدؤوب لتعميم تدابير الوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في جميع عمليات الطوارئ في الحركة وتوسيع نطاق الإعداد المستهدف والمتكامل للبرامج التي تتصدى للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي لتشمل حالات مثل النزاعات المسلحة والكوارث من خلال نهج يركز على الضحايا/ الناجين ويكون قائماً على الأدلة.

5- توسيع البحوث وبناء قاعدة استدلالية أقوى للعمل: مواصلة تعزيز البحوث لتعميق فهمنا لأسباب وديناميات وآثار العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في سياقات مثل النزاعات المسلحة والكوارث، وبالتالي تعزيز برمجة أكثر فعالية.

6- تنفيذ تدابير تتناول بفعالية منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على أيدي موظفي الحركة ومتطوعيها: ضمان وجود السياسات المناسبة وآليات الإبلاغ وعمليات الفحص والتدريب الهادفة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على أيدي موظفي الحركة ومتطوعيها أو التصدي لهما.

7- مواصلة وضع المصطلحات والتعاريف والتشاور بشأنها والاتفاق عليها ونشرها: بدء استخدام المصطلحات المقترحة في هذا التقرير والاستمرار في صقل التعاريف من خلال التشاور عبر الحركة، بهدف اعتماد الصيغة النهائية في مجلس المندوبين لعام 2017.

ويوصي هذا التقرير علاوة على ذلك بأن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس المندوبين لعام 2017 من أجل أن يقدم تقريراً عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير وغيرها من الأنشطة ذات الصلة المتخذة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث، وكذلك لتقديم اقتراحات للحركة بشأن سبل تقدم العمل بعد ذلك التاريخ. ودعمًا لتنفيذ هذه التوصيات، ينبغي تجديد تفويض فريق التنسيق المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي للحركة. كما ينبغي زيادة عضويته للحصول على تمثيل جغرافي أكثر تنوعاً.

ⁱ للتعريف انظر ص 5.

ⁱⁱ انظر التقرير الخاص بملقة العمل: مواجهة الحركة للعنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة والكوارث، متاح عبر الرابط: www.icrc.org/eng/assets/files/red-cross-crescent-movement/council-delegates-2013/cod13-ws9-sgbv-final-report-eng.pdf

ⁱⁱⁱ انظر www.endvawnow.org/en/articles/1474-terminology-and-definitions.html?next=1475

^{iv} انظر The Sphere Project, *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*, 2004، و Interagency Standing Committee, *Guidelines for Gender-based Violence Interventions in Humanitarian Settings*, 2005. ووقع الاتحاد الدولي أيضاً المبادئ الأساسية الـ 12 الواردة في البلاغ المشترك التالي: "Keep Her Safe: Protecting girls and women in emergencies" (حافظوا على سلامتهن: حماية الفتيات والنساء في حالات الطوارئ) الصادر في عام 2013.

^v على سبيل المثال، في يوغوسلافيا السابقة وليبيريا ورواندا وسيراليون.

^{vi} تصدت العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمسألة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، بما في ذلك القرار 1325 (2000) والقرار 1820 (2009) والقرار 2106 (لعم 2013). وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة في الأطر المعيارية الدولية ذات الصلة التي تتصدى لمسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث. انظر Mireille Le-Ngoc, "Normative frameworks' role in addressing gender-based violence in disaster settings," *Disaster Law Working Paper Series*, Paper No. 3, International Federation, 2015.

^{vii} على سبيل المثال، يجمع الفريق العامل المعني بمجال المسؤولية عن العنف القائم على نوع الجنس مجموعة من المنظمات التي تعمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ من أجل الدعوة إلى إعداد برامج خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بطريقة شاملة ومنسقة. وتتيح ضوابط التدخل في العنف المبني على الجنس في الأوضاع الإنسانية التي أعدتها اللجنة الدائمة

المشتركة بين الوكالات توجيهات قائمة على العمل الميداني بشأن الاستجابات متعددة القطاعات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

viii انظر Women's Refugee Commission, US State Department and USAID, *From Commitments to Collective Action: The Call to Action Road Map: Technical Workshop Report*, 2015، متاح على الموقع التالي: <http://www.state.gov/j/prm/policyissues/issues/c62377.htm>

ix انظر Sarah Martin, *Current State of GBV Response Capacity in Humanitarian Settings: A synthesis of information, resources, and opportunities*, 2014

x يُعد الاتحاد الدولي عضوًا نشطًا في هذه المبادرة. انظر، Women's Refugee Commission, US State Department and USAID, *From Commitments to Collective Action: The Call to Action Road Map: Technical Workshop Report*, 2015, available at: <http://www.state.gov/j/prm/policyissues/issues/c62377.htm>

xi وُضع البروتوكول الدولي لتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه: المعايير الأساسية لأفضل الممارسات بشأن توثيق العنف الجنسي باعتباره جريمة في القانون الدولي (*International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict: Basic Standards of Best Practice on the Documentation of Sexual Violence as a Crime under International Law*)، في نسخته الأولى الصادرة بالإنجليزية عن وزارة الخارجية البريطانية عام 2014 ضمن إطار مبادرة منع العنف الجنسي. ويلقي البروتوكول الضوء على الممارسات الجيدة في التحقيق في العنف الجنسي وفقاً للقانون الجنائي الدولي. وفي أيلول/سبتمبر 2013، صدقت حكومات 155 دولة أيضاً على بيان صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. كما عقدت قمة عالمية بشأن هذه المسألة في لندن في حزيران/يونيو 2014. انظر Foreign and Commonwealth Office, *Summit Report: The Global Summit to End Sexual Violence in Conflict*, London 2014, 2014.

xii انظر، على سبيل المثال، القرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، متاح عبر الرابط: www.icrc.org/eng/resources/documents/resolution/26-international-conference-resolution-2-1995.htm؛ والملحق الثاني للقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي السابع والعشرين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بعنوان "خطة عمل للفترة ما بين 2000 - 2004"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 81، العدد 836، كانون الأول/ديسمبر 1999، ص 880-895؛ القرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بعنوان "خطة عمل تمتد لأربع سنوات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني"، والملحق الأول للقرار المتاح عبر الرابط: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/resolution/31-international-conference-resolution-2-2011.htm>؛ القرار 6 الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بعنوان "الإجفاف في مجال الصحة: التخفيف من العبء الملقى على النساء والأطفال"، متاح عبر الرابط: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/resolution/31-international-conference-resolution-6-2011.htm>

xiii تستخدم اللجنة الدولية كذلك نظرية النوع الاجتماعي كأداة تحليلية عند تقييم المخاطر والاحتياجات ومواطن القوة المختلفة لدى النساء والرجال والفتيات والفتيان، بهدف وضع برامج تستجيب بفعالية لاحتياجاتهم الصحية والاقتصادية وكذلك لضمان توفير الحماية لهم.

xiv انظر ICRC, *Women and War: Implementation of the ICRC Pledge to the 27th International Conference*، متاح عبر الرابط: www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrcpledgewww_final_ang.pdf, 2003.

xv شارلوت لينديسي، "تساء يواجهن الحرب"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2002.

xvi اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "النداء الخاص حول تعزيز التصدي للعنف الجنسي 2014"، 2013.

xvii K. Stoltenberg, *Working with women in emergency relief and rehabilitation programmes*, League of Red Cross and Red Crescent Societies, 1991

xviii *International Federation, Strategic Framework on Gender and Diversity Issues 2013-2020 and Explanatory note to the IFRC Strategic Framework on Gender and Diversity Issues*, 2013

^{xix} *International Federation, IFRC Strategy on Violence Prevention, Mitigation and Response 2011-2020, 2011*
^{xx} تقرير حول حلقة العمل: مواجهة الحركة للعنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة والكوارث، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

^{xxi} يضم الفريق المعني بالتنسيق مندوبين عن كل من: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية في أستراليا وبنغلاديش وبوليفيا وكندا والدنمارك ومصر وفنلندا وفرنسا وأيسلندا وأيرلندا والأردن وملاييزيا ونيبال وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.
^{xxii} تشمل صيغة "ذات الصلة بالنزاعات المسلحة والكوارث" في إطارها الحالات التي تتطلب جهود الاستعداد والوقاية والإغاثة والتعافي، بالإضافة إلى الأزمات التي يطول أمدتها وحالات النزوح.

International Federation, Minimum standard commitments to gender and diversity in emergency programming, Pilot Version, 2015
^{xxiii}

^{xxiv} *ICRC, Special Appeal: Strengthening the Response to Sexual Violence 2014, 2013*
^{xxv} يشارك الاتحاد الدولي بنشاط في مبادرة نداء من أجل العمل على توفير الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، كما أن الاتحاد أحد الموقعين على البيان المشترك "Keep Her Safe: Protecting girls and women in emergencies" الصادر في عام 2013. وتشمل التعهدات النموذجية *النسبة* للاتحاد الدولي أيضًا التوجيهات والتدابير بشأن التصدي لمسائل النوع الاجتماعي والتنوع، بما في ذلك عناصر الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ.